القواعد النحوية الكلية عند ابن هشام الأنصاري

مفهومُها ونماذجُ من تطبيقاتها

محمّد خير الدين كرموش

أ. د: عبد المجيد عيساني

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة (الجزائر)

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى تبيان مفهوم القواعد النحوية الكلية، بقسميها: الصريح وغير الصريح، كما يروم الكشف عن منهج استدلال ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) بها، وكيف ارتكز عليها ليُفضّل رأيا على آخر. وقد عرضنا هذه القواعد الكلية موزّعة على مستويات التحليل الثلاث: مستوى الصرف، ومستوى الإعراب، ومستوى الأدوات، وبسطناها مقرونة بشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربيّ، تُوضِّح طريقة العرض والاستدلال والنقاش.

الملخّص بالإنجليزية:

This research aims to demonstrate the concept of universal grammatical rules in both sections: explicit and not explicit. It also aims to reveal the method of reasoning in Ibn Hisham Al-Ansari of these rules. And how he relied on it to prefer one opinion to another. And we have presented these rules distributed at the three levels of grammar analysis: level of the morphology, level of the syntax, level of the particles, and we presented them together with verses from the holy quran, hadith and arabic poetry, explain the presentation, reasoning and discussion.

الملخّص بالفرنسيّة:

Cette recherche vise à démontrer le concept de règles grammaticales universelles dans les deux sections: explicite et implicite. elle vise également à révéler la méthode de raisonnement chez Ibn Hisham Al-Ansari. Et comment il basé sur elle pour préférer une opinion à une autre. Et nous avons présenté ces règles réparties aux trois niveaux de l'analyse grammaticale: niveau de la morphologie, niveau de la syntaxe, niveau des particules, et nous avons présenté ces règles avec des versets du saint coran, du hadith et de la poésie arabe. Qui explique la méthode de présentation et raisonnement et discussion.

- أوّلا: مفهوم القاعدة النحوية الكلّيّة:

أ- القاعدة لغةً واصطلاحًا:

أ.1- لغةً: القاعدة في اللغة أَصْلُ الأُسِّ، وقواعد البيت إساسه (كذا)، وقال الزّجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده[1]، قال تعالى:"وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ القَواعِدَ مِنَ البَيْتِ وإِسْماعِيلُ" [البقرة: 127].

أ.2- اصطلاحًا: القاعدة في الاصطلاح قضيّة كلية منطبقة على جميع جزئياتها[2]. ويعرفها أبو البقاء الكَفَويّ بقوله: "هي قضية كلية من حيث اشتمالُها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسّمى فروعا، واستخراجها منها تفريعا، كقولنا:كلُّ إجماعٍ حقٌّ[3].

ب- النّحو لغةً واصطلاحًا:

ب.1- لغةً: هو: القصدُ والطريقُ، يُقالُ: نحوت نحوه قصدت قصده، ونحا الشيءَ: قَصَدَهُ[4]. ويطلق أيضا ويراد به الجهة والمثل والنوع والمقدار والقسم[5]، وقد أحصى بعضُهم المعانيَ اللّغويّةَ لكلمة "نحو" فبلغت عشرة معانٍ، قال:

النَّحوُ في لُغَةٍ قَصْدٌ، كَذَا مَثَلُ وجَانِبٌ، وقَرِيبٌ، بَعْضُ، مِقْدَارُ

نَوْعٌ، ومِثْلٌ، بَيَانٌ، بَعْدَ ذا عَقِبُ عَشْرُ مَعَانٍ لَهَا في الكُلِّ أَسْرَارُ[6]

ب.2- اصطلاحًا:

أمّا اصطلاحًا فيُعرِّفُه ابن جني بقوله: "هو انتحاء سَمتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ بهِ إليه"[7].

ويُعرِّفُه ابن عصفور بقوله: "هو العلمُ المستخرجُ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العربِ، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِهِ التي ائتلف منها"[8].

ج- الكلّية لغةً واصطلاحًا:

ج.1- الكلية لغةً: الكلّ في اللغة اسم مجموع المعنى، ولفظه واحدٌ[9]، فعلى هذا تقول: كلٌّ حضر وكلٌّ حضروا، على اللفظ مرّة وعلى المعنى أخرى[10].

ج.2- الكلّيّة اصطلاحًا: يقول أبو البقاء الكَفَوي:"وكلّ: اسم لاستغراق أفراد المُنكَّر، نحو:"كُلُّ امْرِئٍ بِما كَسَبَ رَهِينٌ" [الطور: 21]، والمعرّف المجموع نحو: كلّ العالَمين حادث، وأجزاء المفرد المعرّف باللام، نحو: كل الرَّجُلِ[11]، وهو نوعان: الكلّ المجموعي: وهو شامل للأفراد دفعة، وهو في قوة البعض، والكلّ الإفرادي: شامل للأفراد على سبيل البدل يعني على الانفراد، وإذا دخل التنوين على مدخول "كلّ" فالكلّ إفرادي[12].

هذا ويُفَرّقُ المناطقة بين الكلّ والكلّيّة، فيقولون: الكلّ: هو الحكم على المجموع كقولنا: كلّ بني تميم يحملون الصخرة، والكلّيّة: هي الحكم على كلّ فرد، نحو: كل بني تميم يأكلون الرغيف[13]. والكلّ موجود في الخارج ولا شيء من الكليّ بموجود في الخارج، وأجزاء الكلّ متناهية، وجزئيات الكليّ غير متناهية[14].

وبعد أن عرّفنا كُلًّا من "القاعدة" و "النحو" و"الكليّة" لغةً واصطلاحًا، نخلص إلى تعريف القاعدة النحوية الكلّيّة، فنقول بأنّ القاعدة النحوية الكلّيّة هي: حكمٌ كلّيّ ينسحب على جميعِ أبوابِ النحو التفصيلية، أو كثيرٍ مِنها[15].

وسيُعْنَى بحثُنَا بدرجةٍ أخصَّ بالقواعد النحوية الكلية التي لها دورٌ في ترجيح وجهٍ على آخرَ، وهو ما يُسوّغ تسميتها، إنْ أردنا لها اصطلاحا مُمَيّزًا، بـ"قواعد الترجيح الكلّيّة"، أمّا القواعد الكلية الأخرى ممّا لها اتصال بالسماع والقياس واستصحاب الحال، من غيرِ دورٍ في ترجيح وجهٍ على آخرَ، فلن تكون داخلة في مجال اهتمامنا الآنَ.

فالقاعدة الكلية الآتية: الأصل عدم التقديم والتأخير مُنْسَحِبَة على جميع أبواب النحو، وليست خاصّة بباب المبتدأ والخبر، أو الفاعل أو المفعول فقط، والقاعدة الكلّيّة "إنّهم يتوسّعون في الظروف ما لم يتوسّعوا في غيرها" تدخل في كثير من الأبواب التي تقعُ فيها شِبْهُ الجملة، أي الظّرف أو الجارّ والمجرور، مثل خبر المبتدأ، وخبر كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، الحال، النعت...إلخ[16].

– ثانيا: الفرق بين القواعد الكلّيّة والقواعد التّفصيليّة (قواعد الأبواب/ الضوابط)

ممّا سبق نعرف بأنّ هناك فرقا بين القاعدة الكلية والضابط، وهو أنّ القاعدة الكلية تجمع فروعا من أبواب شتّى، والضابط يجمع فروعا من باب واحد[17]. فالقاعدة السابقة الذكر (الأصل عدم التقديم والتأخير) كلّيّة، لأنّها تنسحب على جميع أبواب النحو، أمّا القاعدة التالية: الفاعل مرفوع، فقاعدة تفصيلية، لأنها مندرجة تحت باب الفاعل فقط.

وفي هذا التفريق يقول الباحث محمود حسن الجاسم:"إذا نظرنا إلى القواعد النحوية بحسب علاقتها بالنظام التركيبي للغة يمكن تقسيمها قسمين: الأول يندرج تحت أبواب النحو، مثل تلك التي تنطوي تحت باب المبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل أو الحال أو التمييز...إلخ، والآخر لا يتعلق بباب معين، وإنما هو مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية، حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي، في قضايا التحليل النحوي، أي: مجموعة القواعد والأسس التي يُرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض، لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المُحَلِّل من تحديد الوجه المناسب، وتتعلق بقضايا السماع أو الأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس"[18].

فالقسم الأول عند الباحث هو ما يُطلق عليه النحاة الضوابط أو قواعد الأبواب، والقسم الثاني هو ما يطلقون عليه القواعد الكلية، وقد اعتمد الباحث محمود حسن الجاسم مصطلح قواعد التوجيه، متابعا في ذلك تمّامًا.

ومن خصائص القواعد الكلية أنّها "تمتاز بمزيد من الإيجاز في صياغتها، على عموم معناها وسعة استيعابه للفروع الجزئية، فتصاغ القاعدة عادة بكلمتين أو ببضع كلمات محكمة من ألفاظ العموم"[19].

– ثالثا: قسما القاعدة الكلية:

إنّ المتأمل في القواعد الكلية نحويّةً كانت أو صرفيّةً يلحظ أنّها تتبدَّى في مظهرين اثنين: قواعد كلّيّة صريحة، وقواعد كلّيّة غير صريحة.

أ– القاعدة الكلية الصريحة: وهي القواعد المصوغة صياغة قاعدية، عن طريق ألفاظ العموم، أو عن طريق ألفاظ تبيّن أنّها قاعدة، مثل: والقاعدة كذا، والأصل كذا، وهو أولى، وهو القياس...إلخ. وهي الفئة الغالبة فيما استقرأناه في كتب ابن هشام الأنصاري.

ومن أمثلة القواعد الكلية الصريحة: الأصل عدم التغيير، حذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ، حذف جزءٍ أسهلُ من من حذف كلٍّ، التكسيرُ يردّ الأشياء إلى أصولها، الأصل عدم الزيادة، الأصل عدم الحذف، الأصل عدم التقديم والتأخير، إنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، الحمل على الأخصّ الأقرب أحسن، الاستفهام بالجمل الفعلية أولى، لا يحسن تخريج التنزيل على الضعيف في العربية، التقدير من اللفظ أولى، القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، دعوى التركيب خلاف الأصل، الحمل على فائدة جديدة أولى.

فكلّ هذه القواعد المُمَثَّلِ بها قواعدُ كلية صريحة، ذات صياغة قاعدية مركّزة مختصرة، يلحظ القارئ قاعديتها وكلّيتها لأوَّلِ وَهْلَةٍ.

ب- القاعدة الكلية غير الصريحة: وهي العبارة المتضمّنة لقاعدة كلية، ولكن في غير صياغة قاعدية، ففي بعض المواطن تقرأ استدلالا نحويًّا، في شكل ترجيح بتقوية وجه وتضعيف آخر، ولا تجده يستعمل قاعدة صريحة، ولكن تستشعر –وأنتَ تقرأ هذا الاستدلال– اشتغالَ قاعدة صريحة في ذهنه، فهو يُفكِّرُ وينطلق من قاعدة كلية، ولكن تنقصه صياغتها النهائية فقط، أيْ لم يُعَبِّرْ عنها التّعبير القاعدي الدقيق الموجز، وبهذا استحقت أن تكونَ قاعدةً كلّيّةً غيرَ صريحةٍ.

ومن أمثلة القواعد الكلية غير الصريحة: قول ابن هشام:"وممّا يشتبه[20] نحو... "تلظّى" في "فأنذرتكم نارا تلظّى" مضارعٌ، وإلّا لقيل: تلظّت، وكذا "تمنّى" من قوله:

تَمَنَّى ابنتايَ أنْ يَعِيشَ أَبوهُما وهَلْ أَنا إلّا مِنْ رَبيعةَ أو مُضَرْ

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب:

فَلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

وهذا حملٌ على الضرورة من غير ضرورة"[21].

فالمتأمّل في كلام ابن هشام يلحظ أنّه يَرُدُّ على ابن مالك بقاعدة كليّة حاضرة في ذهنه، ولكنّه لم يعبر عنها تعبيرا قاعديا دقيقا، وإنما اكتفى بقوله: "وهذا حملٌ على الضرورة من غير ضرورة"، ويمكننا أن نضيف إليها إضافة يسيرة تصيّرها قاعدة كلية صريحة فنقول: لا يجوز الحمل على الضرورة من غير ضرورة.

ووجه رَدِّ ابن هشام أنّه يَرِدُ في كلام العرب كثيرا حذف التاء الأولى من الفعل المضارع، فيقولون: تَلَظَّى والأصل تتلظّى، وتَمَنَّى والأصل تَتَمَنَّى، وعليه بيتُ الشاهد، فالأصل تَتَمَنَّى ابنتايَ، وحَمْلُ البيتِ على لغة كثيرة مستعملة أحسن من حمله على الضرورة، فأصل الفعل عند ابن مالك تَمَنَّتْ ابنتايَ، ولكنَّ الشاعر حذف تاء التأنيث الساكنة لضرورة الشعر، ولكنَّ هناك وجها لتخريجه على غير ضرورة، كما قال ابن هشام فَحَسُنَ اللّجوء إليه.

وللقواعد تقسم ثلاثيّ، وذلك بحَسَب مجال توظيف القاعدة، وهي إمّا قواعد كلّيّة صرفيّة، أو قواعد كلّيّة إعرابيّة، أو قواعد كلّيّة أداتيّة. فإنْ رجّحت وجها صرفيّا على آخرَ فهي صرفيّة، وإنْ رجّحت وجها إعرابيّا فهي إعرابيّة، وإنْ رجّحت وجها أداتيًّا على آخرَ فهي أداتيّة.

ثمّ إنّ للقواعد بعد هذا تقسيما باعتبار آخرَ، وهو طبيعة المسألة المتنازَع فيها، فقد يقع فيها حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير، وبهذا يتحدّد نوعها، وأقسام القواعد أربعة عَشَرَ قسمًا، وهي: قواعد الزيادة، قواعد الحذف، قواعد الأصل والفرع، قواعد الجوازات أو الاتساع، قواعد الضرورة، قواعد الحمل والإلحاق، قواعد طرائق العرب في الخطاب، قواعد

الاختصاص، قواعد الكتاب العزيز، قواعد أمن اللّبس، قواعد التقديم والتأخير، قواعد الاستدلال، قواعد العمل، قواعد التقدير.

– رابعا: نماذجُ تطبيقيّة للقواعد الكلّيّة عند ابن هشام الأنصاريّ:

النموذج الأوّل: في المستوى الصرفي

قاعدة: حَذْفُ جُزْءٍ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ كُلّ[22].

أورد ابن هشام هذه القاعدة: "حَذْفُ جُزْءٍ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ كُلٍّ"، مع قاعدتين أخريين، هما: الحَذْفُ بِالأَواخِرِ أَوْلَى، وحَذْفُ ما لا يَدُلُّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ ما يَدُلُّ، وذلك أثناء الحديث عن مسألة واحدة، وهي: وزن كلمة "يَعْفُونَ" في قولنا: الرِّجالُ يَعْفُونَ، قال ابن هشام:"فالواو واو الجماعة، والنون علامة الرفع، والأصل يَعْفُوُونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة –وهي الواو الأُولى– فحذفت الضمّة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى، وإنّما خصّت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ الأولى جزء كلمة والثانية كلمة، وحذف جزء أسهل من حذف كلّ.

والثاني: أنّ الأولى آخر الفعل، والحذف بالأواخر أولى.

والثالث: أنّ الأولى لا تدلّ على معنى والثانية دالة على معنى، وحذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ"[23].

والمتأمّل في هذا التحليل الموجز الدقيق يلحظ كيف ارتكز ابن هشام على هذه القواعد الثلاث الواحدة تلو الأخرى، لترجيح حذف الواو الأولى في "يَعْفُونَ" الذي أصله "يَعْفُوُونَ"، فالقاعدة الكلية الأولى: حَذْفُ جُزْءٍ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ كُلٍّ جيء بها لترجيح حذف الواو الأولى التي هي لام الكلمة على حذف الواو الثانية التي هي كلمة مستقلة، أي ضمير متصل مبني على السكون، في محل رفعٍ فاعلٌ. فلمّا كانت الواو الأولى حرفا من بنية الفعل (جزءًا)، والواو الثانية فاعلا (كلمة مستقلة) تعيّن حذف الأولى.

وبعد هذا انتقل ابن هشام إلى دليل ثان، وهو القاعدة الكلية التصريفية القائلة: الحَذْفُ بِالأَواخِرِ أَوْلَى، فالواو الأولى هي آخر الفعل أي: لامه فوزنه الأصلي: يَعْفُوُون (يَفْعُلُونَ)، فالواو المتحدَّث عنها تقابل اللّام، ولمّا كانت آخر الفعل كانت أحقَّ بالحذف، لأنَّ النّحاةَ مجمعون على أنّ الأواخر محلُّ الحذف[24].

ثمّ انتقل ابن هشام إلى القاعدة الكلّيّة التصريفية الثالثة التي تقول: حَذْفُ ما لا يَدُلُّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ ما يَدُلُّ، فمعلوم أنّ الواو الأولى حرفٌ من حروف البناء، لا تدلّ على معنًى، ولا تحتلّ وظيفة نحويّة، أمّا الواو الثانية فهي ضمير، وتدلّ على جماعة الذكور الغائبين، ولها وظيفة نحويّة، فهي ضمير متّصل مبنيّ على السّكون في محلّ رفعٍ فاعلٌ، ولذا تعيّن حذف الأولى وإبقاء الثانية.

وبعد هذا الاستدلال الدقيق يصل ابن هشام إلى خلاصة مُفادها أنّ الأحقّ بالسقوط هو الواو الأولى، ولا نقاش في ذلك فقد اجتمعت لهذا الرأي أدلّة ثلاثٌ كلّها كليٌّ[25] !

هذا، وقد بقي أن نشير إلى أنّ ممّا يرجّح حذف الواو الأولى بقاء ما يدلّ عليها، وهي الضمّة قبلها، وهذا مسهّلٌ آخرُ لحذفها، فقد قال النحاة في قواعدهم الكليّة أيضا: إذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجّحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه[26].

ومما يُلحظ في كلام ابن هشام تسميته القواعدَ الكلّيّةَ أمورًا، وهي تسمية تتردّد كثيرا في كلامه مقصودا بها القواعد الكليّة، وهو يستعمل لفظ "أمور" منفردا[27] أو موصوفا بلفظ "كلّيّة"، كما صنع في عنوان الباب الثامن من المغني، إذ قال: بابٌ في ذكر أمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة[28].

النموذج الثاني: في المستوى الإعرابيّ

قاعدة: الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إذا جَاوَرَهُ[29].

ذكر ابن هشام اعتماد بعض المُعْرِبين على هذه القاعدة الكلّيّة، في ترجيح أوجه إعرابية وصرفيّة مخصوصة، وأورد شواهد قرآنية وشعرية ونثرية كثيرة على ذلك. قال ابن هشام:"القاعدة الثانية أنّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ" بالجرّ، والأكثر الرّفع وقال:

كَأَنَّ أَبانا في عَرانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

[بجرّ مزمَّلِ، والقياس رفعه، لأنّه صفة لـ"كَبِيرُ"]

وقيل به في "حُورٌ عِينٌ" فيمن جرّهما، فإنّ العطف على "ولدان مخلَّدون" لا على "بأكواب وأباريق"، إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحُور. وقيل: العطف على "جنّات"، وكأنّه قيل: المقرّبون في جنّات، وفاكهة، ولحم طير، وحورٍ. وقيل: على أكواب باعتبار المعنى، إذ معنى "يطوف عليهم ولدانٌ مخلَّدون بأكوابٍ" يُنَعَّمُونَ بأكوابٍ"[30].

وسنقف عند شاهد من هذه الشواهد لنبسط القول فيه، ونرى عمل القاعدة الكلّيّة، ومدى قدرتها على الترجيح، وسيكون المثال المختار قراءة بعضهم: "وحُورٌ عِينٌ" [الواقعة: 22] بالجرّ، أي: "حُورٍ عِينٍ"، وذلك في قوله تعالى:"وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ مُّتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ" [الواقعة:10-23]، فقد قال بعض النحاة إنّها عُطفت على المجرور الذي جاورها، وهو "بأكواب وأباريق" فجرّت مثله.

وقد ذكر ابن هشام ثلاثة توجيهات للمعربين، ردّها جميعا، مفضّلا عليها وجها يستقيم به المعنى استقامة ظاهرة. والأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن هشام هي:

الأوّل: أنّ "حورٍ عينٍ" معطوف على "بأكواب وأباريق"، وقد ردّ ابن هشام هذا التوجيه، لأنّ المعنى به أنّ الولدان يطوفون بأكوابٍ وأباريق وحورٍ عين، وليس المعنى الصحيح على ذلك.

الثاني: أنّ "حورٍ عينٍ" معطوف على جنّات المذكورة في مطلع الآيات، وقد ردّ ابن هشام هذا التوجيه، بإيراده له بصيغة التمريض "قيل"، ولأنّه يرى بأنّ المعنى الصحيح أنّ المقربين يطوف عليهم ولدانٌ مخلّدون وحورٌ عينٌ، فالمختار رفع الحور عطفا على ولدان، أمّا بعطفه على جنّات فيصير المعنى به: أنّ المقرّبين في جنّاتٍ وفاكهة ولحم طير وحور عين، وليس المعنى كذلك.

الثالث: أنّ "حورٍ عينٍ" معطوف على "أكواب" باعتبار أنّ معنى يطوف عليهم ولدان مخلّدون هو يُنَعَّمُون بأكوابٍ وحورٍ عينٍ، وقد ردّ ابن هشام هذا التوجيه كما فعل مع الأوجه السابقة.

يظهر ردّ ابن هشام لهذه الأوجه الثلاث في إيراده لها بصيغة التمريض، والنص على أنّ التوجيه الأول –وهو عطف حور عين على "أكواب وأباريق"– مخالفٌ للمعنى المقصود. وأمّا الوجهان الثاني والثاني، وإن اكتفى بإيرادها بصيغة التمريض، فإنّ سياق استدلاله ينبئ أنّه لا يرتضيهما لمخالفتهما للمعنى المقصود، ويؤكّد ذلك حصره المعنى المراد، في كون الحور العين معطوف على الولدان، قال ابن هشام:"فإنّ العطف على ولدان مخلّدون" ، فالوجه المختار إذًا هو رفع "حور عين".

ولعلّ مما يزيد استبعادَ ابن هشام للوجه الثالث تأكيدا أنّ التضمين خلاف الأصل، فالقائلون بعطف "حُورٍ عينٍ" على "أكواب" على أنّ معنى "يطوف عليهم ولدان مخلدون" هو "يُنَعَّمون" فيه تضمين "يطوف" معنى "ينعّم"، والتضمين خلاف الأصل، ففيه إخراج الفعل عن معناه الأصلي إلى معنى فعل آخر، فكأنّ فيه نقلا من الحقيقة إلى المجاز.

والمتأملّ في هذه القاعدة الكلّيّة، والأمثلة المندرجة تحتها يلحظ أنّ ابن هشام لا يرتكز عليها مرجّحا لوجه إعرابي على آخرَ، وإنّما هو مخالف لمن استدلّ بها من النحاة، مرتكزا في مخالفته لهذه القاعدة على قرينة معنى المقال، وقد كانت مخالفته لها وجيهة، لِما تقدّم من اصطدامها بالمعنى المقصود، وأنّ الحمل على الجوار حملٌ على شاذٍّ، فينبغي صَوْنُ القرآن الكريم عنه[31].

وصنيعُ ابن هشام هنا مخالف لعموم تعامله مع القواعد الكلّية في كتبه فهو غالبا ما يُوردها مُرجِّحَةً لرأيٍ يرتضيه، وفي مرّات قليلة –كما ألفيناه هنا– ينقل اعتماد المعربين عليها وترجيحهم للأوجه بها، وإن كان هو يرى خلاف ما ذهبوا إليه.

النموذج الثالث: في المستوى الأداتيّ

قاعدة: مِنْ مُلَحِ كَلامِهِمْ تَقارُضُ اللَّفْظَيْنِ في الأَحْكامِ[32].

أورد ابن هشام هذه القاعدة الكلية لترجيح قول البصريين القائل بأنّ "أنْ" المصدرية الناصبة حُمِلَت على "ما" المصدرية في الإهمال، وذلك كما في قول الشاعر:

أنْ تقرأانِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألّا تُشْعِرا أحدَا

وهذه القاعدة التي استدل بها ابن هشام رجّحت قول البصريين في إهمال "أن"، وذلك خلافا للكوفيين[33] الذين يقولون بأنّ "أنْ" في قول الشاعر مخفّفة من الثقيلة، ويشذّ اتّصالها بالفعل.

واستدلّ ابن هشام بهذه القاعدة الكلّيّة أيضا على إعمال "ما" حملًا على "أنْ"، وذلك في قوله صلّى الله عليه وسلّم:"كما تكونوا يُوَلَّى عليكم[34]".

قال ابن هشام:"والثاني: إعطاء "أنْ" المصدرية حكم "ما" المصدرية في الإهمال، كقوله:

أنْ تقرأانِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وألّا تُشْعِرا أحدَا

الشاهد في "أنْ" الأولى، وليست مخفّفة من الثقيلة؛ بدليل "أنْ" المعطوفة عليها... وإعمال "ما" حملا على "أنْ" كما رُوي من قوله عليه الصلاةُ والسّلامُ: كما تكونوا يُولَّى عليكم"[35]. ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية: كما تكونون"[36].

نلحظ أنّ ابن هشام يرى بأنّ "أنْ" ناصبة بدليل أن المعطوفة عليها في قوله أَلّا تُشْعِرا [وقد أدغمت أنْ في لا النافية]، ولكنّها حُمِلَت على "ما" المصدرية فأهملت مثلها، وكذا ما وقع في الحديث الشريف –على رواية ابن الحاجب– فـ"ما" المصدريّة عاملة النصب في الفعل المضارع "تَكونُوا" حملا على "أنْ" الناصبة.

هذا ما ذهب إليه ابن هشام، مُتابِعًا البصريين، وبعضَ من جاء بعدهم كابن مالك الذي يرى بأنّ رفعَ الفعل المضارع بعد "أن" من باب حمل "أنْ" المصدرية على "ما" المصدرية، وهو لغة من لغات العرب، فيقول:"لكنّه جاء[37]على لغة من يرفع الفعل بعد "أنْ" حملا على أختها، كقراءة مجاهد:"لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرّضاعَةَ" بضمّ الميم، وكقول الشاعر:

أن تقرأان على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا"[38]

بيدَ أنّ أكثر النحاة، قبله وبعده يرون خلاف ما ذهب إليه، فابن يعيش والأنباريّ يريان بأنّ "أنْ" في قول الشاعر: "أن تقرأان"، مخفّفة من الثقيلة، أمّا ابن يعيش فيعلّل كونها مخفّفةً من الثقيلة وبعيدةً عن الحمل على "ما" المصدرية بقوله:"لأنّ "ما" مصدر معناه الحال، و"أنْ" وما بعدها مصدر إمّا ماضٍ وإمّا مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها، لذلك لا يصحّ إحداهما بمعنى الأخرى"[39].

وأمّا الأنباري فيُعلِّلُ قائلا:"وما ذكرته من قبلُ من أنّها مخفّفة من الثقيلة أولى، وهو مذهب الفارسي وابن جني، لأنّها هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها"[40].

والمتأمّل في آراء النحاة الذين خالف رأيُهم رأي ابن هشام، رافضين أن تكون الشواهد المذكورة من باب حمل "أنْ" الناصبة على "ما" المصدرية وحمل "ما" المصدرية على "أنْ" الناصبة يلحظُ أنّهم يستندون إلى قاعدة موحَّدة، وهي أنّ إبقاء الشيء على حكمه الأصليّ أولى، وأنّ القول بالضرورة أو الحذف تخفيفا أولى من إثبات حكم جديد لا دليل قاطعا عليه.

والملحوظ أنّ ابن هشام جعل قاعدته كالعنوان لما بعدها، وما بعدها تمثيلٌ لما قرّرهُ العنوان، وقد اعتمد عليها وحدها في القول بحمل "أنْ" على "ما"، وحمل "ما" على "أنْ"، وهذه القاعدة الكلّيّة هي القاعدة الحادية عشرة من بابه المشهور في المغني، وهو بعنوان: بابٌ في ذكر أمور كلّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[41].

خاتمة: وفي ختام هذا البحث الموجز يمكن أن نجمل أهمّ ما توصّلنا إليه في النقاط الآتية:

– القواعد الكلّيّة تختلف عن قواعد الأبواب (القواعد التفصيلية)، حيث إنّ الأولى شاملة، منسحبة على أبواب كثيرة، والثانية مندرجة ضمن بابٍ واحد لا تتعدّاه إلى غيره. ثمّ إنّ الأولى يكثر استعمالها في كتب الخلاف والنحو العالي، أمّا الثانية فتكثر في النحو التعليميّ الخالي من الخلاف وإيراد الأوجه المختلفة.

– القواعد الكلّيّة تنقسم إلى قسمين، فهي إمّا قواعد كلّيّة صريحة، أي ذات صياغة قواعديّة صارمة، وإمّا قواعد كلّيّة غير صريحة، أي غير مصوغة صياغة قواعديّة دقيقة موجزة.

– القواعد الكلّيّة تنقسم باعتبار مجال تطبيقها إلى ثلاثة أقسام، فهي قواعد كلّيّة تصريفيّة، وقواعد كلّيّة إعرابيّة، وقواعد كلّيّة أداتيّة، فالأولى مجال تطبيقها التصريف، والثانية الإعراب، والثالثة معاني الأدوات.

– قد تستقل القاعدة الكليّة التصريفية أو الإعرابية أو الأداتية مرجّحا لوجه على وجه آخرَ، وقد تعمل متآزرة مع قواعد أخرى تفصيلية أو حالية.

– للقاعدة الكلّيّة عند ابن هشام إطلاقات عدّة، فهو يُسمّيها "أمورًا"، و"أمورا كلّيّة"، و"قواعد"، و"قواعد كلّيّة"، أمّا طريقة عرضه لها فإمّا أن يأتي بها في ثنايا الاستدلال، أو يجعلها كالعنوان، ثمّ يُمثّل لها بما بعدها.

– يُورد ابن هشام القاعدة الكلّيّة في مرّات قليلة جدّا، لا لِيُرجّح بها وجهًا بل لِيُرجّح عليها وجهًا آخرَ، مستعينا بأدلة ومرجّحات أخرى، قد تكون تفصيليّة أو حاليّة، كما رأينا في قاعدة الجِوار، إذ ارتكز على صحة المعنى، في ترجيح رفع "حُورٌ عِينٌ"، وعطفها على "وِلْدانٌ مُخَلَّدُون".

الإحالات والهوامش:

[1]– ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (دون تاريخ). ص 3689.

[2]– الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م، ص 177، وينظر: التَّهانَوي: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1996م، ص 1295، والفيومي: المصباح المنير، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1417هـ/ 1996م، ص 263.

[3]– أبو البقاء الكَفَوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش– محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ص 702، والقاعدة عند الأصوليين بمعناها عند النحاة، إذ هي: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لِتُعْرَفَ أَحْكامُها مِنْهُ، أمّا عند الفقهاء فهي: حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته لِتُعْرَفَ أَحْكامُها مِنْهُ. ينظر: محمود مصطفى عبّود هرموش: القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله، ط1، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1406هـ/1987م، ص 20.

[4]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425هـ/2004م، ص 908.

[5]– الفيروزابادي: القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، ج 3، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1979م، ص 386.

[6]– محمد بن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج 1، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط 2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 229.

[7]– ابن جني: الخصائص، ج 1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دون تاريخ)، ص 34.

[8]– ابن عصفور: المقرّب، ج1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، (دون ناشر)، 1392هـ/1972م، ص 45.

[9]– الشريف الجرجاني: التعريفات ، ص 195.

[10]– الجوهري: الصحاح، ج5، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، كانون الثاني/ يناير 1990م، ص 1812.

[11]– أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 742 و743.

[12]– نفسه، ص 744.

[13]– فَحَمْلُ الصخرة حاصلٌ باجتماعهم، وليس كلّ فرد يحملها وحدَهُ، أمّا أَكْلُهُم للرّغيف فحاصلٌ من كلّ واحدٍ على انفراده.

[14]– أبو البقاء الكَفَويّ: الكلّيّات، ص 745. والكلّيّات: هي المعاني العامّة التي تصدق على كثيرين، ولها مفهوم يدلّ على خصائصها ومميّزاتها، ولها ما صدق يشمل الأفراد التي تقع تحتها. ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1403هـ/1983م، ص 154.

[15]– وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن هشام لم يعرّف القواعد الكليّة، وإنّما استعملها في استدلالاته وترجيحاته دون أن يخصّها بحديث نظري، وقد أطلق على مضمون القاعدة الكلّيّة عدة إطلاقات، فهي عند أدلة، وأمور، وأمور كلية، وقواعد، وقواعد كلية. هذا وننبّه على أنّه يدخل في نطاق القاعدة النحوية الكلية ما كان قاعدةً كليّةً من الإعراب والصرف ومعاني الأدوات، إذْ إطلاق مصطلح النّحو في هذا البحث يَشْمَلُ الأقسامَ الثلاثةَ.

[16]– من أبرز من تحدّثوا عن القواعد الكلّيّة في الدرس اللغوي المعاصر تمام حسان، وقد أطلق عليها اسمَ قواعد التوجيه، وهي عنده: "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النّحاة ليلتزموا بها عند النّظر في المادّة اللغويّة (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم". ويقسّم تمّام حسان قواعد التوجيه إلى ثلاثة أقسام:

1– قواعد استدلالية: وتُعنى بضبط عملية الاستدلال، في السماع والقياس واستصحاب الحال.

2- قواعد معنوية: وتُعنى بحفظ مبدإ الإفادة في الكلام.

3- قواعد مبنوية: وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أ- قواعد تحليلية: وتُعنى بضبط مسائل الإعراب والبناء والإظهار والإضمار... إلخ.

ب- قواعد تركيبية: وتُعنى بقواعد الإعمال والاختصاص والافتقار وما إلى ذلك.

ويجدر التنبيه إلى أنّ القواعد الكلية الترجيحيّة تشمل الأقسام الثلاثة عند تمام حسان، ولكنّها تقرب من القواعد المبنوية التحليلية عنده أكثر، فهذه الأخيرة شديدة الصلة بأبواب التحليل النحوي من إعراب وبناء وغيرهما.

يُنظر: تمام حسان: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص 190.

[17]- أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص 702.

[18]- محمود حسن الجاسم: القاعدة النحوية تحليل ونقد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1428هـ/ 2007م، ص 35.

[19]- مصطفى أحمد الزرقا: المدخل الفقهي العام، ج2، ط2، دار القلم، دمشق، 1425هـ/ 2004م، ص 965.

[20]- الاشتباه الواقع في لفظ "تَلَظَّى" هو بين الماضَوِيّة والمضارعيّة، فهو يبدو عند النّظر الأوّل فعلا ماضيا، ولكنّه فعلٌ مضارع، حُذِفَتْ إحدى تاءيه تخفيفًا.

[21]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (دون تاريخ)، ص 609-611.

[22]- ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، ص 91.

[23]- نفسه، ص 91. وقد صارت الكلمة بعد هذا الحذف "يَعْفُونَ" بواو واحدة، على وزن :"يَفْعُونَ". قال ابن هشام:"فلمّا حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا إذا أَدْخَلْتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قلت: الرِّجالُ لم يَعْفُوا ولَنْ يَعْفُوا فاعرف الفرق". ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 92.

[24]- جاء عند عبّاس حسن في النحو الوافي، ما نصّه:"لأنّ الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذِ الأواخر محلّ الحذف والتّغيير".

يُنظَر: عبّاس حسن: النحو الوافي، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، (دون تاريخ)، ص661.

[25]- اكتفى خالد الأزهري وهو يستدلّ لسقوط الواو الأولى من قوله تعالى:"وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى" [البقرة: 237] بالقاعدة الكلّية الاولى، قال الأزهريّ:"فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين، وخصّت بالحذف لكونها جزء كلمة". خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2000م، ص86.

[26]- ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، 2009م، ص52، في الحاشية رقم:02 للمحقّق محمّد محيي الدين عبد الحميد.

[27]- ينظر: ابن هشام الأنصاري: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص91، وابن هشام الأنصاري: شرح بانت سعاد، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، مصر، 1431هـ/2010م، ص102.

[28]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص625.

[29]- نفسه، ص625. وينظر أيضا: ابن جني: الخصائص، ج3، ص218، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ج1، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1987م، ص322.

[30]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص 660- 661. ومن شواهد هذه القاعدة أيضا قراءة بعضهم:"وأَرْجُلِكُمْ" في قوله تعالى:"فَاغْسِلُوا وُجوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ" [المائدة:06] إذ قالوا صحيحٌ أنّها معطوفة على "أَيْدِيَكُمْ"، لأنّ الأرجل مغسولة مثل الأيدي، ولكنّها جُرَّت لمجاورتها المجرور وهو "برؤوسكم"".

[31]- يُنظر: ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص349.

[32]- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص719. وينظر أيضا: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دون تاريخ)، ص19، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ج1، ص296، والبغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1997م، ص561.

[33]- هكذا تَنْسُبُ بعض الكتب النحوية الخلاف (ينظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1375هـ/1955م، ص 554)، فتجعل القائلين بحمل "أنْ" المصدرية على "ما" البصريين، والقائلين بأنّ "أنْ" مخففة من الثقيلة الكوفيين، ولكن البغداديّ خطّأ هذا، وقال بأن العكس هو الصواب، فالقول بالتخفيف قول البصريين، والقول بالحمل قول الكوفيين. قال البغدادي:"هكذا اشتهروا، والصواب العكس، فإنّ القول بأنّها هي المخفّفة قول البصريين، والقول بأنّها الناصبة الخفيفة وقد

أهملت قول الكوفيين"، ثمّ استدل بما جاء في الخصائص لابن جني من نسبة القول بالإهمال إلى أحمدَ بن يحيى ثعلب وهو من أئمّة الكوفيين. عبد القادر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1407هـ/1988م، ص 135. وقول البغدادي أقرب وأَوْفَقُ لروح وطبيعة المذهبين، فالقول بالتخفيف تأويل، وهو مناسبٌ لما سار عليه البصريون، والقول بالحمل إثباتٌ لحكم جديد لـ"أنْ" التي استقرَّ أنّها ناصبة للفعل المضارع، وهو ما عرف من صنيع الكوفيين، في كثير من المواضع، إذ أثبتوا أحكاما جديدة اعتمادًا على شواهد قليلة أو مفردة.

[34]– جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، ج2، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، (دون تاريخ)، ص126، بأنّ هذا الحديث ضعيفٌ، وكذا في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق: محمّد عثمان الخِشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ/1985م، ص 519.

[35]– قال محمّد الأمير:"قيل الأولى تخريج هذا على حذف النّون تخفيفا على حدّ

أبيتُ أسري وتبيتي تدلكي [شعرك بالعنبر والمسك الذكي]

الأصل تبيتين وتدلكين ... وفي الحديث: لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا، الشاهد فيما بعد لا [أي: في تدخلوا وأصله تدخلون، وتؤمنوا وأصله تؤمنون] وهذا خيرٌ من إثبات حكم لما لا دليل عليه"، حاشية محمد الأمير على المغني، ج2، دار الفكر، لبنان، (دون تاريخ)، ص 201. وينظر: الأنطاكي: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج4، تحقيق: حسين صالح الدّبوس، وأبي عجيلة رمضان عويلي، وبشير صالح الصادق، وخالد محمد غويلة، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1432هـ/2011م، ص 749، حيث قال في جعل "ما" ناصبة:" قيل لا حاجة إلى جعل "ما" ناصبة هنا، فإنّ في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحلّ، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نظما ونثرا" ثم ساق البيت الذي فيه: تبيتي تدلكي، وحديث: لا تدخلوا.

هذا، وممّن قال بأنّ حذف النون لغير ناصب أو جازم من المعاصرين عباس حسن، في النحو الوافي، ج 1، ص180.

[36]– ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص720.

37– كان حديث ابن مالك في هذا السياق عن رفع الفعل المضارع "يرونه" بعد "حتّى"، وذلك في قول البراء بن عازب:"إذا صلّوا مع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فرفع رأسه من الركوع قاموا قياما حتّى يرونه قد سجد"، فَعَلَّلَ ابنُ مالك رفع الفعل "تجدونه" بالقول المنقول أعلاه، والمبدوء بـ"لكنّه".

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن مالك ختم استدلاله على هذه المسألة [مسألة رفع الفعل بعد "حتّى"، وكان حقّه أنْ يُنْصَبَ بـ"أنْ" مضمرة وجوبا بعد "حتّى"] بقاعدة محكمة، فقال: وإذا جاز ترك إعمالها ظاهرة، فترك إعمالها مضمرة، أولى بالجواز". ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص181.

38– ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص180.

[39]– ينظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (دون تاريخ)، ص144، والبغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص138.

[40]– البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، ص137.

[41]– وفي هذه المسألة قال ابن مالك في ألفيّته:

وبعضُهُمْ أهمل "أنْ" حملا على "ما" أختها حيث استحقَّتْ عملا

قائمة المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أوّلا: المصادر:

– ابن هشام الأنصاري:

1– شرح بانت سعاد، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، مصر، 1431هـ/2010م.

2- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، (دون تاريخ).

3- شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، 2009م.

4- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (دون تاريخ).

ثانيا: المراجع:

1- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1375هـ/1955م.

2- الأنطاكي: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج4، تحقيق: حسين صالح الدّبوس، وأبي عجيلة رمضان عويلي، وبشير صالح الصادق، وخالد محمد غويلة، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1432هـ/2011م.

3- أبو البقاء الكَفَوي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش- محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.

4- تمّام حسّان: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م.

5- التهانَوي: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1996م.

6- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر، ج1، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1987م.

7- ابن جنّي: الخصائص، ج 1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دون تاريخ).

8- الجوهري: الصحاح، ج5، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، كانون الثاني/ يناير 1990م.

9- خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2000م.

10- السخاوي: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمّد عثمان الخِشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ/1985م.

11- الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م.

12- عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، (دون تاريخ).

- عبد القادر البغدادي:

13- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1997م.

14- شرح أبيات مغني اللبيب، ج1، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1407هـ/1988م.

15- العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ج2، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، (دون تاريخ).

16- ابن عصفور: المقرّب، ج1، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، (دون ناشر)، 1392هـ/1972م.

17- الفيروزابادي: الفيروزابادي: القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح، ج 3، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1979م.

18- الفيومي: المصباح المنير، ط1، المكتبة العصرية، لبنان، 1417هـ/ 1996م.

19- ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دون تاريخ).

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

20- المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425هـ/2004م.

21- المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1403هـ/1983م.

22- محمّد الأمير: حاشية محمد الأمير على المغني، ج2، دار الفكر، لبنان، (دون تاريخ).

23- محمد بن الطيب الفاسي: محمد بن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج1، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، ط 2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

24- محمود حسن الجاسم: القاعدة النحوية تحليل ونقد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1428هـ/ 2007م.

25- محمود مصطفى عبّود هرموش: القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله، ط1، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1406هـ/1987م.

26- مصطفى أحمد الزرقا: المدخل الفقهي العام، ج2، ط2، دار القلم، دمشق، 1425هـ/ 2004م.

27- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (دون تاريخ).

28- ابن يعيش: شرح المفصّل، ج8، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (دون تاريخ).